الثورات العربية وأثرها على معادلة التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط

م.د عبيرسهام مهدي م.د عمار حميد ياسين

المقدمة

يعد موضوع الثورات العربية من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، لذا فقد طورت مؤسسات الأبحاث الدولية ومراكز صنع القرار السياسي والاستراتيجي الأطر والمفاهيم الجديدة في مجال السياسة الدولية، نظراً للتطورات التي شهدتها المنطقة العربية والتي استدعت التطرق إلى مجموعة من المفاهيم النظرية ذات العلاقة الوثيقة بما هو حاصل في المنطقة العربية من تغييرات مما تطلب الأمر البحث والتدقيق ومناقشة هذه المفاهيم والمقاربات النظرية، وذلك من خلال المتابعة الدقيقة لحالة الدول العربية التي حدثت فيها الثورات العربية التي توضح لنا بان الثورات العربية في هذه الدول استهدفت بالدرجة الأساس انهيار نظم سياسية قائمة وإعادة بناء نظم أخرى، وهذا ماتؤكده الشعارات التي تبلورت تحت عنوان((الشعب يريد إسقاط النظام))، فالهدف هو إحداث تغيير ثوري في النظم السياسية، لاسيما أن هذه الثورات العربية قد اتسمت بالعديد من السمات المشتركة بينها، أولها: سلمية الحراك الشعبي في مقابل دموية وعنف الأنظمة والنخب الحاكمة، وثانيها هشاشة الأنظمة الحاكمة، التي اتضح أنها باقية فقط على قيد الحياة، بسبب

حمايــة الأجهــزة الأمنيــة لهــا فــي مواجهــة حركــة الاحتجاجــات الشــعبية العربية.فضـلاً عـن انـه مـن بـين السـمات المشـتركة للحـراك الثـوري القـائم فـي المنطقة العربية، أنه أسقط فلسفة الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم، لصـالح فلسفة التغيير ودور الشعوب والرأي العام، مـع الخـروج بهـا مـن عقليـة الـوهن والحالة (الغائية) إلى عقلية الفعل والتغيير الحضاري.

لذلك فقد شهدت المنطقة العربية تحولات وتغييرات شاملة انطوت على عنصري المفاجئة من حيث التوقيت، وانعكاساتها الإقليمية والدولية، حيث اجتاحت الدول العربيـة ثـوراتٌ شـعبية اسـتطاع بعضـها اقـتلاع أنظمـة حاكمـة كـان مـن غيـر المتصـور أن تتزحـزح مـن مكانهـا، مـع تسـلحها بكـل أدوات العصـر مـن القمـع والدكتاتوريـة والاسـتبداد، لـذا كـان للطـابع الشـعبي السـلمي والنجـاح الـذي تحقـق للشـعوب العربيـة، كمـا فـي مصـر، تـونس، ليبيـا والـيمن، فـي إسـقاط أنظمتهـا الحاكمة، دلالة شديدة الأهمية في أن الشعوب العربية قد بدأت في إطار سعيها للحريـة والكرامـة والعدل والمسـاواة، فـي مرحلـة الفعل والإرادة وتحقيق مصـالحها التـي سـعت إليهـا منـذ عقـود، مؤسسـة لإرهاصـات نظـام إقليمـي عربـي جديـد، وبروز ادوار لقوى جديدة صاعدة سوف تقوم بتوظيفها بعدها من الفاعلين الجدد ضمن إطار النظام الإقليمي للمنطقة العربية لمرحلة مابعد الثورات العربية.

ومن هنـا تنطلق فرضـية البحث من فكرة مفادها: مدى فاعليـة وتـأثير الثورات العربيـة علـى طبيعـة الأنظمـة الحاكمـة فـي المنطقـة العربيـة وانعكاسـاتها المستقبلية فـي أعـادة صـياغة خارطـة توازنـات جديـدة تسـهم فـي ترتيـب محصـلة علاقات تفاعلية جديدة وبروز ادوار لفاعلين جدد ضمن إطـار معادلـة الترتيبـات الإقليميـة والدوليـة فـي المنطقـة العربيـة، ممـا يعـزز الأطروحـات والخيـارات

الإستراتيجية المرتكزة إلى حقيقة أساسية إلا وهي كيفية التعامل مع هذه الثورات العربية في المستقبل المنظور.

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية:

ما هو التأصيل النظري لمفهوم الثورة وماهو علاقته بالمفاهيم أو المصطلحات المقاربة، وماهي طبيعة الثورات العربية وخصائصها وتصوراتها العامة، وماهي مواقف القوى الإقليمية والدولية من الثورات العربية.

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاث محاور أساسية، تناول المحور الأول، التأصيل النظري لمفهوم الثورة وعلاقته بالمفاهيم المقاربة، وكرس الثاني طبيعة الثورات العربية: الخصائص والتصورات العامة، إما المحور الثالث فقد اختص بدراسة المواقف الدولية والإقليمية من الثورات العربية، وأخيرا جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة.

المحور الأول

التأصيل النظري لمفهوم الثورة وعلاقته بالمصطلحات المقاربة

أصبحت ظاهرة الثورة موضع اهتمام جل الباحثين في مجال العلوم الإنسانية الذين قاموا بدراسة التجارب الثورية، ابتداء من الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩، بعدها نموذجاً كلاسيكياً للثورة، وانتهاء بالثورات الديمقراطية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق أواخر عقد الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين مروراً بالثورة الروسية العام ١٩١٧، والثورة الإيرانية العام ١٩٧٩ [١].

وقد طورت مراكز الأبحاث الدولية ودوائر صنع القرار السياسي والاستراتيجي الأطر والمفاهيم الجديدة في السياسة الدولية، نظراً للتطورات التي شهدتها

المنطقة العربية التي استدعت التطرق إلى مجموعة من المفاهيم النظرية ذات العلاقة الوثيقة بما حصل في المنطقة العربية من تغييرات مما استدعى الأمر البحث والتدقيق ومناقشة دلالة هذه المفاهيم والمقاربات النظرية.

ومن خلال المتابعة الدقيقة لحالة البلدان العربية التي حدثت فيها الثورات العربية(مصر، تونس، ليبيا، اليمن) توضح لنا أن عملية الثورة في هذه البلدان تستهدف بالدرجة الأولى انهيار نظم سياسية قائمة وإعادة بناء نظم أخرى، وهذا ماتؤكده الشعارات في تونس ومصر والتي تبلورت تحت عنوان ((الشعب يريد إسقاط النظام))، فالهدف هو إحداث تغيير ثوري في النظم السياسية، ومن هنا سوف نحاول معالجة مفهوم الثورة ودلالاته النظرية بعده أحد طرق انهيار النظم السياسية في المنطقة العربية[٢].

أولاً: التأصيل النظري لمفهوم الثورة وعلاقته بالمفاهيم المقاربة:

أن استخدام المصطلح في المجال السياسي والاجتماعي أكسبه معاني جديدة تفيد التطور والنمو متضمنة الحركة والنشاط إضافة إلى تجدد النمو والتطور والحركة، وهذا يعني أن المصطلح صار يشير إلى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة والتطور[٣].

وللثورة تعريفات ضمن إطار المعاجم العربية والدولية، والتي تتحدد في إطار تعريفين الأول التقليدي الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية، وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة، وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة العمال التي اسماها البروليتاريا[١].

وعلى جانب أخر تعرف الموسوعة العربية الثورة بأنها تغيير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية في بلد معين، لايتبع في إحداثه الوسائل المقررة لذلك في النظام الدستوري لذلك البلد.

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم إيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية[٢].

والثورة كما يتم تعريفها في قاموس شامير الموسوعي للغة الانكليزية_ هي تغيير شامل وجذري بعيد المدى في طرق التفكير وفعل الأشياء[٣].

ويعرف مايكل روسكن وربرت كورد في كتابهما مقدمة في العلوم السياسية الثورة بأنها عملية تغيير جذري للنظام السياسي بما يؤدي إلى الإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له[٤].

ويقول خير الدين حسيب إن المعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والإحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما وبشكل كامل وعميق وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية[٥].

وتعرف ناهدة عز الدين الثورة بأنها مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع أعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه بما يسفر عن صعود جماعات وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة

من اجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماماً لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف[١].

ويعرف كرين برنتون الثورة في كتابه الموسوم بـ ((تشريح الثورة)) بقوله أنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى أخر[٢].

والثورة أيضا كما يعرفها عزمي بشارة تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة او خارج إطار الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لاتعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة، هذا التعريف يميز الثورة عن الانقلاب العسكري، لأن الأخير لايعكس تحركاً شعبياً بالضرورة ولكنه يبقي الإمكانية مفتوحة لأن يشكل انقلاباً عسكرياً مدعوماً شعبياً هدفه تغيير نظام الحكم، كما انه يميز الثورة عن الانتفاضة الاحتجاجية الشعبية أو التمردات على أنواعها في حالة عدم طرحها مسألة تغيير النظام الحاكم[٣].

أما الانقلاب العسكري هو قيام أحد العسكريين أو مجموعة بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم بغية الاستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من وراء كرسي الحكم[٤] أما التمرد والعصيان والانتفاضات تؤشر لنا بروز حركات اجتماعية واسعة تقوم على رفض سياسات محددة أو تحتج على سياسات أو مظالم معينة ضمن إطار النظام السياسي، لذا ينطلق التمرد والعصيان للمطالبة بتغيير تلك السياسات، وقد تكون مدياته واسعة وعنيفة، وكما هو معلوم فان العصيان قد يتجاوز حدوده عندما يمتد إلى المطالبة بتغيير النظام برمته، إما لأن النظام رفض التغير الجزئي الذي يطالب به المتمردون، أو لأن المتمردين شعروا بالقوة وأصروا على الانتقال إلى مرحلة الثورة، وهنا

نتحدث عن ظاهرة قائمة بذاتها أو عن مرحلة من مراحل الثورة السياسية[٥].

ويقول المؤرخ الأمريكي كرين برنتون في كتابه تشريح الثورة ان الثورات تولد من الأمل لا من اليأس، على عكس مايتصوره الكثيرون[٦]، صحيح ان عمق الإحساس بالظلم وعمومه في المجتمع شرط سابق على كل ثورة، كما لاحظ عبد الرحمن الكواكبي، لكن تحويل هذا الإحساس بالظلم إلى أمل في التغيير وإيمان بإمكانه هو الذي يفجر الثورات، وقد تتزامن لحظتا اليأس والأمل مما يجعل التمييز بينهما عسيراً، فلحظة البوعزيزي في تونس كانت قمة اليأس، لكنها كانت في الوقت ذاته لحظة ميلاد الأمل والثقة في نفوس الشعب[١].

يقول أرسطو طاليس في كتابه((السياسة)) إن أنماط الحكم كلها معرضة إلى الثورة بما فيها نمطا الحكم الاساسيان وهما الاوليغارشية والديمقراطية، لذا يقسم أرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى أخر، ونوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم[٢]. وربما يكون هذا التقسيم الارسطوي أساس التمايزات المعاصرة التي سوف نتطرق إليها لاحقا بين مفهوم الثورة من جهة ومفهومي الإصلاح والانقلاب من جهة أخرى، ومن هنا تبدو الديمقراطية لدى أرسطو اقل تعرضاً للثورات من الاوليغارشية، لأن الصراعات أو النزاعات في الحكم الاوليغارشي قد تكون بين الشعب والطبقة الحاكمة، او داخل الطبقة الحاكمة نفسها، إما في النظام الديمقراطي فان النزاع الممكن هو مع الطبقة الحاكمة فحسب ولا يوجد صراع يذكر داخل أطار الشعب نفسه[٣]. لذا يُثار تساؤل أساس مفاده: هل هناك تحديد علمي لمفهوم الثورة؟ كل مايمكننا قوله هو ان هناك محاولات يصعب إن ترتقي إلى مستوى التعريف العلمي، فالكلمة دارجة في الاستخدام اليومي للغة وحتى في الكتابات التاريخية أطلقت كتسمية على عدد كبير من

الظواهر المختلفة في شدتها والتي تمد من أي تحرك مسلح أو حتى غير مسلح ضد نظام ما، إلى التحركات التي تطرح إمكانية إسقاط النظام واستبداله، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان عملية تدقيق المصطلح، وفي اللغة العربية نفسها أستخدم التعبير لوصف تحركات شعبية.

لذا إن اقرب كلمة إلى مفهوم الثورة المعاصرة هي الخروج لطلب الحق، فالخروج هنا بداية ليس خروجاً على الجماعة، ولاحتى على السلطان، بل هو خروج إلى، خروج إلى الناس طلباً للحق، انه خروج إلى المجال العام، وفي هذه الحالة طلباً لإحقاق حق أو دفع ظلم(٤).

ويشتق لفظ الثورة بحسب لسان العرب من ثار الشيء ثورا وثؤورا وثورانا وتثُّور: هاج، والثائر الغضبان، والمثاورة: المواثبة، ويحضر لنا هنا اسماه شباب مصر بداية ائتلاف شباب ثورة الغضب، ولذلك حاول توفيق الحكيم في كتابه ثورة الشباب إن يميز بين الثورة وألهوجه في محاولة اصطلاحية لتميز الثورة عن الهيج، فيغادر اللفظ أصوله متجهاً إلى المصطلح: والفرق بين الثورة والهيجة هو إن الهوجة تقتلع الصالح والطالح معا كالرياح الهوج تطيح بالأخضر واليابس معا، إما الثورة فهي تبقي النافع وتستمد منه القوة وتقضي فقط على البالي المتهافت، المعوق للحيوية(١).

ومما يلفت الانتباه هنا إن الأتراك والفرس استخدموا للتعبير عن الثورة بدلالاتها الاجتماعية والسياسية والتي تعني التغيير الجذري والانتقال من وضع إلى وضع أخر، فمفردة انقلاب العربية يقال انقلاب دستوري أي الثورة الدستورية، لذا فقد أخذ الأتراك والفرس مفردة انقلاب العربية للدلالة على الثورة لأنها تحمل معنى تغيير النظام السياسي أكثر مما تحمل مفردة الثورة التي كانت تعني حالة الهيجان والغضب(٢).

نستنتج مما تقدم أننا حالما نبدأ بتحويل الثورة من لفظ أو كلمة تصف ظواهر مختلفة أو متشابهة من دون دقة علمية إلى مصطلح مفهومي يحكم إنتاج الأفكار أو يتوسط بناء مدركاتها، يصبح من واجبنا تميزه عن اقرب الظواهر إليه، وهي الظواهر المعنية بتغيير النظم السياسية أو الحركات المؤدية إلى ذلك، لاسيما إن الظاهرة الاجتماعية في المنظور السوسيولوجي ذات علاقة بتغيير النظام السياسي من خلال الفعل الاجتماعي، وهي لاتوجد وحدها معزولة عن غيرها، ومن هنا نميز الثورة عن الإصلاح وعن الانقلاب العسكري وحركات التمرد والعصيان والانتفاضات، وهي ظواهر متداخلة وقد تقود أحداها إلى الأخرى، على سبيل المثال قد يؤدي تمرد شعبي إلى انقلاب في داخل النظام، وقد يؤدي التمرد إلى إصلاح في داخل النظام والعكس صحيح أيضا(٣).

وعليه فأن أي أصلاح جدي في الأصل يتضمن فكرة العودة إلى الجذور الأساسية أو إلى الأصول واعتبار التقاليد والأعراف القائمة مجرد تفسيرات لهذه الأصول، إما الثورة فتعتبر إن الإصلاح غير ممكن في أطر النظام، ولابد من تغيير النظام بالكامل وإقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة، وهذا بطبيعة الحال تمييز تعريفي مفهومين أي انه نابع من تعريفنا للكلمة كمصطلح، ويساعدنا هذا التعريف على فرز الظواهر، ولكن المعنى ليس قائما في الواقع بهذا الشكل، لأن الثورة كما رأينا تهدف إلى تغيير جذري وترفع هذا الشعار، ولكنها قد تنتهي أيضا إلى عملية أصلاح تراها تحمل في ثناياها مضامين الجدية بعده غير متناقضة مع أصول النظام المفترضة هذا من جانب، ومن جاني أخر يلجأ المتمسك بتعريف الثورة تعريفاً مناقضاً للإصلاح إلى القول: إن الثورة التي تؤدي إلى إصلاح النظام ليست ثورة حقيقية مكتملة(٤).

المحور الثاني

طبيعة الثورات العربية: الخصائص والتصورات العامة:

إن الثورات العربية التي شهدتها اغلب الدول العربية ليست حدثا عادياً، وإنما عموميتها وشموليتها لكافة قطاعات الشعب تجعل منها ظاهرة فريدة ليس فقط على المستوى العربي وإنما على المستوى العالمي أيضا، فما يجري في دول المنطقة العربية منذ كانون الثاني العام ٢٠١١ كان خارج إطار التنظيرات السياسية والدستورية التي تراكمت خلال العقود الماضية. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق هنا إلى دراسة الفروض والأطروحات النظرية ضمن إطار تفسير طبيعة الثورات العربية، والتي سوف تندرج ضمن محورين أساسيين[١]: المحور الأول: يرى إن الثورات العربية تمثل تطبيقا عملياً لنظرية الدومينو* التي تقوم على افتراض أساس مفاده: إن وقوع دولة ما تحت هيمنة قوة كبيرة سوف يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاورة لها[٢].لاسيما إذا علمنا أن هذه النظرية تفترض وجود قوى خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين مشكلة نظاماً ما، وتفترض انه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من الكيانات، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، وتمتاز هذه الموجة بسرعة الانتشار التي تتأثر بمدى توفر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، فضلاً عن إن نظرية الدومينو تولي أهمية كبيرة لدور أو مكانة العامل الخارجي في أحداث تغيير في دولة ما[٣].لذا فان ثورات الربيع العربي كشفت الغطاء عما في باطن المجتمع من تناقضات وأفكار وتفاعلات غير طبيعية ومنظورة، لتعصف بالأنظمة السياسية المتهرئة في المنطقة

العربية[٤]. لاسيما إن المستشار طارق البشري في كتابه مصر بين العصيان والتفكك تنبأ عن مؤشرات تندرج ضمن إطار سقوط النظام قبل عدة أعوام من سقوطه، من خلال استدلالات واستنتاجات منطقية رسم من خلالها ملامح تفكك هذا النظام، حيث أكد مراراً إن العصيان في المؤسسات الحكومية الأساسية للدولة هو بداية التصدع في أي نظام حكم ضمن إطار التاريخ[١].

المحور الثاني: يرى إن الثورات العربية تعبر عن موجة رابعة من موجات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، حيث إن المختصين في مجال الدراسات الأكاديمية يؤشرون بروز ثلاث موجات تمثل عملية الانتقال إلى الديمقراطية، الموجة الأولى برزت في جنوب أوربا(البرتغال، اليونان، أسبانيا)، والموجة الثانية في أمريكا اللاتينية(الإكوادور، بيرو، تشيلي، الأرجنتين، والاروغواي)[٢] أما الموجة الثالثة فعادت إلى أوربا من جديد هذه المرة من وسطها وشرقها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، حيث أدخلت المفاهيم الديمقراطية إلى الحياة السياسية في بولونيا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ورومانيا[٣].

بالنسبة للتفسير المطروح ضمن إطار المحور الأول لطبيعة الثورات العربية، فمن الخطأ إن نستنتج إن حدوث الثورة في بلد يمكن إن يعمم بتأثير نظرية الدومينو، وليس من الضروري إن حدوث ثورة في بلد يمكن إن تنتقل عدواه إلى البلدان المجاورة، فتايوان على سبيل المثال لم تتحول إلى الشيوعية بعد انتصار ماوتسي تونغ في الصين الشعبية العام ١٩٤٩، ومازالت على نظامها الرأسمالي، وكذلك انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق ووسط أوربا لم يتحول إلى انهيار كامل في كل من كوبا وكوريا الشمالية[٤]. وعن المحور الثاني الذي يحمل في ثناياه رؤية تصف الثورات العربية بالموجة الرابعة من موجات التحول

الديمقراطي، فهي الرؤية التي تبناها هذا البحث، فقد تشهد المنطقة العربية موجة رابعة من موجات التحول الديمقراطي بعد أن ظلت لعقود طويلة بمنأى عن التحول الديمقراطي الحقيقي(٥). وقد ثار الجدل حول الأسباب التي جعلت المنطقة العربية بعيدة عن التأثر بتلك الموجة من الإصلاحات الديمقراطية آنذاك، حيث بدت المنطقة العربية حينذاك محصنة ضد التحولات الديمقراطية لاسيما إن الخصوصية السياسية والاجتماعية والثقافية للعالم العربي قد ساهمت مع غيرها من الأسباب في ترسيخ أنظمة الحكم التسلطية في المنطقة العربية لعقود طويلة(١)، الأمر الذي جعل الأكاديميون والسياسيون يتحدثون عن الاستثناء العربي ووظف بعضهم المعطى الثقافي ذاهباً إلى إن الديمقراطية ثقافة مدنية وليست بناءاً سياسياً، ولعل التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية أظهرت لنا بجدية ووضوح عدم مصداقية هذه الأطروحات النظرية السابقة المتعلقة بان المنطقة العربية بعيدة أو بمنأى عن موجات التحول الديمقراطي(٢).

وامتداداً لذلك حينما تفجرت الثورات الشعبية بشكل متتابع في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، ثم سوريا، كان الهدف الرئيس لها أياً كانت الشعارات التي حملتها، هو إسقاط النظم الاستبدادية وبأساليب مختلفة، إذ تم التمكن بالفعل من إسقاط أربعة من تلك النظم لتنتقل الدول بعدها إلى مراحل جديدة توصف بالانتقالية التي يفترض إن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة أسس لأنظمة جديدة تستند إلى تحقيق أهداف الثورات العربية في أنظمة جديدة(٣).

وفي السياق نفسه يرى الدكتور علي حرب أن ماشهدته المنطقة العربية هي انتفاضات متعددة الإبعاد ذات صبغة مدنية وسياسية واقتصادية، أنها ثورات فكرية تجسد نموذجاً جديداً تتغير معه علاقة الإنسان بمفردات وجوده بالزمان

والمكان كما بالواقع والعالم الأخر، فهي ثورات جسدتها معطيات التكنومعلوماتية التي شكلت أمام الأجيال العربية الجديدة إمكانات هائلة للتفكير والعمل على تغيير الواقع وتفكيك الأنظمة الديكتاتورية وخلخلة المنظومات الأصولية، لذا ستفضي هذه الثورات إلى تشكيل عالم مختلف تتغير معه برامج العقول وخرائط المعرفة وقواعد المداولة وتتغير اللغات والعقليات، بقدر ماتتغير طرق أدارة الأشياء وممارسة السلطات وترسيخ الهوية الوطنية، وهذا مايؤمل من الثورات العربية إن تنجزه، فلاتكتفي بإسقاط الأنظمة السياسية، ولا تقتصر على استعادة شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان أو تطبيقها، وإنما تحاول تطوير هذه العناوين واغناؤها وإعادة بنائها من خلال ابتكار الوسائل والصيغ والأنماط الجديدة والفعالة، وهي بذلك تشكل إضافة قيمة إلى الرصيد البشري[١].

وعليه فأن ماحدث منذ بداية العام ٢٠١١، مع سقوط الأنظمة العربية في تونس، مصر، ليبيا، ومن ثم امتداد نطاق الثورات من المحيط إلى الخليج(اليمن، البحرين) شكل بدون أدنى شك تغييراً ثورياً، فبعد أربعين عاماً من الجمود خرج العالم العربي من سباته، لاسيما إذا علمنا إن المنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي لم تعرف تغيرات سياسية منذ سبعينات القرن الماضي[٢]. لذلك فان الثورات العربية التي اندلعت في معظم دول المنطقة العربية مطالبة بالتغيير الشامل والجذري الذي يتعدى نطاق الإصلاحات الجزئية أو الشكلية في الدساتير وأنظمة الحكم ليطال طريقة الدول في إدارة الشأن العام وكيفية ممارستها للسلطات، فضلاً عن طريقة تعاطيها مع الحقوق والحريات، ومن هنا نستطيع القول إن لكل عصر ثوراته، ولكل ثورة أساليبها ومفرداتها، فمن حيث الأسلوب نحن إزاء ثورات سلمية تشتغل بالقوة الناعمة لا بالقوة الصلبة، كما هو الحال في الثورات العربية(تونس، مصر، ليبيا، اليمن)،

واذا كان للثورة الرقمية دروسها فهي تعني إن القوة الناعمة هي أقوى من الأنظمة الأمنية وأجهزتها الاستخبارية، وهكذا نحن حيال ثورات لم تصنعها مفردات القوة الصلبة بل مفردات القوة الناعمة مما يفتح الباب واسعاً إمام بروز قوى جديدة صاعدة أطلق عليها توصيف الفاعلين الجُدد.

المحور الثالث

المواقف الدولية والإقليمية من الثورات العربية

أولا: الموقف الدولي:

لقد اكتسبت الثورات العربية وتحولاتها أهمية على المستوى الداخلي بعدها تعبيراً عن حاجة الشعوب المنتفضة إلى الحرية والكرامة واسترداد سلطة المواطن على الدولة، لذا بدأت هذه التحولات ومنذ اليوم الأول في اكتساب بعداً دولياً لايقل أهمية عن الداخلي، إذ لم ينبع الاهتمام الدولي من مجرد حاجة الدول المحيطة على صعيد الإقليم أو تلك الفاعلة دولياً إلى إن تكون طرفاً في حدث كبير أو لاعباً ضمن إطار مباراة ضخمة بقدر ماهي محاولة الجميع الحفاظ على مصالحه التي لابد إن تتغير مع تغير الأنظمة السياسية في الدول العربية، لذا لايمكن إغفال أهمية البعد الخارجي في فهم التحولات العربية ومستقبلها بشكل عام، بل أنها تزعم إن محاولة التقليل من هذه الأهمية ليست إلا سوء تقدير سيطرأ عليه جراء هذه التحولات تغير جذري يمس أقطابه المركزيين مما ينعكس بالتالي سلبياً على حالة الاستقرار في المنطقة العربية[١].

يحاول هذا المحور بشقه الأول دراسة وتحليل مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بوصفهما اكبر لاعبين دوليين في المنطقة العربية، وأكثر اللاعبين الدوليين التصاقاً بالأنظمة العربية السابقة لمرحلة ماقبل الثورات العربية، فضلاً عن ذلك يحاول هذا المحور ومن خلال التحليل الدقيق أبراز

مواقف القوى الكبرى لاسيما الصين ورسيا اللتين سيكون لموقفيهما الدور الكبير في تقرير اتجاه البوصلة الدولية في التعاطي مع الملف السوري[٢]. ولغرض فهم موقف اللاعبين الدوليين لابد من تحليل الخطاب الديمقراطي الذي انطلقوا منه في دعم الديمقراطية وتعزيز مفرداتها الأساسية، فمن المعروف إن ثمة سياسات كبرى كانت وراء هذا الدعم ومفاهيم كبرى ساهمت في إنضاجه، إذ بدأ الأمر مع سياسات التكيف الهيكلي التي اقترحتها مؤسسات بريتون وودز في الثمانينات من القرن المضي والتي طالبت بأجراء إصلاحات في بنى وهياكل المؤسسات الاقتصادية في الدولة لكي تتمكن من الاستفادة من المعونات الخارجية وتحقيق التنمية، وعلى الرغم من ذلك ظلت الأنظمة العربية غير قادرة على تحقيق مقومات التنمية في بلدانها، مما دفع إلى طرح اقتراح مفاده: أن أساس الأمر ليس الإدارة الاقتصادية بل الإدارة السياسية، ومن هنا بدأ النظر إلى وجوب إصلاح النظم العربية فتم إدخال مفاهيم مثل المشروطية السياسية والتي تقتضي وضع شروط على الدول المتلقية للتمويل الخارجي والمساعدات، فضلاً عن إن دول الاتحاد الأوربي قد طورت حزمة من الاقتراحات عبر برامج الشراكة الاوورومتوسطية تطالب بأجراء إصلاحات سياسية التي تعد الأساس لجذب الناس للانتماء لنظمهم السياسية[١].

وعليه تم توظيف الديمقراطية ضمن منظومة السياسة الخارجية الأمريكية– الأوربية، ولكن هنا علينا إن نميز بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بهذا الصدد، فأوربا أكثر مصداقية من الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات لها علاقة وثيقة بالجيوبوليتكيا الأوربية، لاسيما إن حقيقة عدم الاستقرار في المنطقة العربية تؤثر سلباً على أوربا من الداخل عن طريق الهجرة غير الشرعية أو مواقف الأقليات العربية الموجودة فيها إلى جانب

احتمالية تصدير العنف من دول المنطقة العربية إلى الدول الأوربية مما يفضي بطبيعة الحال إلى الإخلال بالتوازنات الإقليمية في المنطقة هذا من جانب، ومن جانب أخر تميزت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية حيال المنطقة العربية بمقايضة الاستبداد مقابل الاستقرار، حيث قامت بدعم النظم العربية غير الديمقراطية في المنطقة العربية مقابل عدم تعرض المصالح الأمريكية إلى تهديدات مستقبلية [٢]. يبدو هنا إن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي غير معنية باستعداء دول الثورات العربية وشعوبها، حيث كانت هناك محاولات للتقرب من دول المنطقة العربية التي شهدت ثورات شعبية وفتح باب الحوار مع القوى المختلفة أحزاب ومنظمات وإفراد، وقبول نتائج الانتخابات التي أدت إلى صعود التيارات السياسية الإسلامية، لاسيما إن الدول الغربية قد بررت هذا الانفتاح بالقول إن الثورات العربية لم ترفع شعارات ولم تظهر عداوات ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي[٣]. لذلك نظرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بشيء من الارتياح إلى ذلك على الرغم من قلقها في البداية على حلفائها ولكن سرعان ماتلقفت تلك الثورات ولا تزال لحد الآن تسعى إلى احتواء ماحصل وتوجيهه بحيث تتم المحافظة على المصالح الغربية من جهة وحماية امن إسرائيل من جهة أخرى، حيث تعددت اللقاءات بين التيارات السياسية الإسلامية في الدول العربية والدول الغربية، إذ تمت دعوة مصطفى عبد الجليل بعد تولي المجلس الانتقالي السلطة في ليبيا، وكذلك أستقبل المجلس الوطني السوري في الغرب على الرغم من إن الإخوان المسلمين يشكلون جزءاً مهماً من هذا المجلس، وبالنسبة إلى تونس فقد أكد راشد الغنوشي خلال زيارته إلى واشنطن إن دستور تونس الجديد لن يحتوي على مواد ضد إسرائيل، معتبرا إن الأولوية بالنسبة إليه هي معالجة مشكلات

بلاده، إما في مصر، فقد سارع حزب الحرية والعدالة المنبثق عن الإخوان المسلمين إلى التأكيد على استمرارية المعاهدات الدولية، معتبراً إن مجلس النواب الذي صادق على كامب ديفيد المخول الوحيد بتعديلها أو إلغائها [١].

إما بالنسبة إلى الموقف الأمريكي والأوربي من الإحداث في سوريا فقد كان موقفهما مع إسقاط النظام السوري ودفعتا بشكل كبير باتجاه حدوث ذلك، ولكن منذ اللحظة الأولى بدا واضحاً إن العقبة الأساسية ليست في مواقفهما بل في مواقف القوى الكبرى الأخرى ولاسيما روسيا والصين، فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي فأن أفضل حل يكمن في تسليح المعارضة السورية والحصول على تفويض دولي للإطاحة بالنظام السوري، ولكن هذه الرغبة تلاقي معوقات أمام الفيتو الروسي- الصيني، فروسيا والصين تنظران إلى نظام الأسد على انه أخر الحلفاء في المنطقة العربية وبالمقابل فان التوجهات الأمريكية- الأوربية تجاه سوريا تعد نوعاً من توسيع مديات الهيمنة الجيوستراتيجية الغربية على حساب المصالح الروسية والصينية[٢]، لاسيما إن المواقف الروسية من التغييرات في المنطقة العربية ذات أهمية خاصة مع اقتراب الاضطرابات من المجال الحيوي الروسي، فسوريا ليست ليبيا، وموسكو التي وافقت على ضرب ليبيا لن تسمح بتكرار السيناريو مع دمشق، فمنذ اندلاع الثورات عملت روسيا على مواءمة سياستها مع الأجواء الجديدة للحفاظ على إنجازاتها السابقة، والخروج رابحة من الوضع الجديد، ولذلك تعاونت مع المجتمع الدولي ومع الأنظمة الجديدة في المنطقة، وتخلت عن الأنظمة الاستبدادية التي تتقوض، فأيدت التدخل الدولي في ليبيا في قمة مجموعة الثماني في دوفيل بفرنسا ٢٠١١/٥/٢٧، إذ أعلن الرئيس الروسي ميدفيدف انه على ألقذافي الرحيل قبل إن تصوت موسكو على القرار ١٩٧٠ وتمنتع عن

التصويت على القرار ١٩٧٣ الصادرين من مجلس الأمن الدولي، إلا أنها ما زالت تتمسك بشدة بعلاقاتها مع إيران وسوريا، وفي الوقت نفسه تتوسط بينه وبين المعارضة على أمل أنه لو سقط فلا تخسر المعارضة التي ستشكل الحكومة الجديدة، وإذا فشلت الثورة لا تندم على إفساد علاقتها بالأسد[٣]. إما فيما يخص الموقف الروسي من الثورة في اليمن فقد احتفظت موسكو لنفسها بمسافة متوازنة إزاء الثورة اليمنية، إذ جاء موقفها شبيهاً بالموقفين الغربي والخليجي إلى حد التطابق، ففي ابريل العام ٢٠١١ حث سيرغي لافروف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على السعي إلى حل سلمي داخلي، فضلاً عن إن روسيا في بداية حزيران العام ٢٠١١ قد أيدت المشروع الذي قدمه مجلس التعاون الخليجي لحلحلة الأزمة اليمنية[١]، والشيء نفسه ينسحب على الصين التي تجد نفسها في تعارض مع تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا حول استكمال المهام العسكرية في المنطقة العربية لمرحلة مابعد الثورات العربية[٢].

وخلافاً لبقية حالات الثورات العربية، نجد إن ماصاحب الحالة اليمنية من حراك ومبادرات إقليمية ودولية قد اختزلت في المبادرة الخليجية، لاسيما إذا علمنا إن الموقف الدولي كان باهتاً ومتردداً وغير حازم وبدا ميله الصريح لنظام الرئيس علي عبد الله صالح، فلم تصدر أي مواقف قوية مؤيدة للثورة اليمنية كتلك التي صدرت تجاه الأنظمة العربية في تونس، ليبيا، ومصر، وسوريا، وعلى العكس من ذلك أظهرت المواقف الدولية ان المجتمع الدولي قد تعامل مع الحالة اليمنية بعدها أزمة لا ثورة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تفضل الخيارات المطروحة ومفادها: اعتبار النظام جزءاً من الحل بنقل السلطة وتنحي الرئيس صالح، وتعد هنا السعودية والولايات المتحدة الأمريكية أهم

الفاعلين الدوليين والإقليميين في اليمن، إذ أصبحا نافذة للمجتمع الدولي والإقليمي في التعامل مع الحالة اليمنية[٣]. إذن يمكن القول أن تعدد العوامل وتضافرها جاءت لتمنح مشهد الربيع اليمني خصوصيته وتأتي على رأس هذه العوامل: المصالح وشبكات الانتفاع المرتبطة بالدولة، وبطريقة أدارة النظام وبالفساد العام، ثم تأتي القبيلة وما يرتبط بها من قضايا الانتماء والأدوار السياسية، يضاف إلى ذلك التوازن القوي الذي افرزه انشقاق الجيش وظهور التحالفات القبلية، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في رسم خريطة المشهد المختلفة عن غيرها من حالات الربيع الأخرى، فضلاً عن أنها أفرزت حزمة غنية ومعقدة من الدوافع التي حرمت الحالة اليمنية من التمتع بزخم جماهيري ثوري كاسح يرغم الفاعلين السياسيين التقليديين على التراجع وإفساح المجال للحالة الثورية إن تأخذ مداها الواسع وتسيطر على معالم المشهد بشكل كامل[٤]. وفي المحصلة النهائية فان الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا كما يقترح(ديبديه بييون) قد فضلتا قطع الأغصان الفاسدة من اجل الحفاظ على الأساس أي النظام الإقليمي[١]، وفي الصدد نفسه يحلل غراهام فولير هو عضو سابق في المخابرات المركزية الأمريكية ومؤلف كتاب مستقبل الإسلام السياسي فكرة مفادها: هو ان تستطيع شعوب المنطقة العربية التحكم بحياتها ومستقبلها، وهذا يعني إن على واشنطن ترك المجتمعات العربية وشأنها، وان تضع حداً لسياستها القديمة القائمة على أساس التعامل مع شعوب الشرق الأوسط وكأنها لم تبلغ سن الرشد، وان تتخلى عن مفهومها الضيق للمصالح الأمريكية[٢].

واتساقاً مع ذلك يتبن لنا ان مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا قد انتظمت ضمن أطار خيارات متعددة على الرغم من الفوارق بينها، ولعل أهمها:

١- الصمت التام وعدم التعليق على مايحدث مت تطورات في الدول العربية، وهي مواقف برزت في بداية الإحداث في مصر وتونس، وهذه المواقف السلبية ربما كانت الخيارات المفضلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها لن تجد نفسها مرغمة على تأييد الثورة التي قد تفشل أو تأييد النظام الذي قد يسقط، أي إن الولايات المتحدة الأمريكية حققت معادلة توازنية مابين التدخل وعدم التدخل مما افرز مكاسب ايجابية تصب في خانة تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية.

٢- توظيف مفردات القوة العسكرية(القوة الصلبة) كما حدث في الحالة الليبية حيث تم تفعيل قرارات قمة براغ في حلف الناتو حول التدخل الإنساني لإغراض ضرب طرابلس وفرض حظر جوي عليها.

٣- التدخل الايجابي الذي يكون عادة بعد سقوط النظام حيث يتم استثمار أجواء مرحلة البناء الديمقراطي في دعم عملية التحول للحفاظ على نفوذ ما من خلال هياكل النظم الجديدة، فضلاً عن مايتضمنه من عملية احتواء للنظم السياسية الصاعدة وللدلالة على ذلك نستطيع إن نؤشر تشجيع الجيش في مصر وتونس على المضي في عملية التحول مع التأكيد على الالتزامات الإقليمية وتقديم ضمانات اقتصادية تضمن إمكانية المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في المنطقة العربية.

٤- فتح قنوات خلفية مع اللاعبين الجدد في المشهد السياسي العربي في محاولات جادة من قبل هذه القوى الولية لضمان عدم الإخلال هولاء اللاعبين بشروط الاستقرار الإقليمي، تمثل ذلك في فتح حوار مع إخوان مصر خاصة

بعد فوزهم الكاسح في انتخابات مجلس الشعب والشورى، وعليه فان واشنطن معنية بالبحث عن علاقة مع الحكام الجدد بما يكفي لتحقيق قدر اكبر من المصالح الأمريكية التي تقع الاتفاقيات مع إسرائيل والاستقرار الإقليمي، ومن هنا فان الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال مع أوربا بحثت عن أفضل السبل لإدارة العلاقة مع الإخوان المسلمين في مصر.

٥- الوقوف سلباً من التحولات مثلماً حدث في مملكة البحرين، فعلى الرغم من حالات القتل وقمع الحريات فأن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت النظام على المستوى الفعلي من خلال الصمت إزاء تدخل الدول الخليجية العسكري في مساندة البحرين في مواجهة الضغوط الخارجية وطمأنتها بعدم وجود تدخل خارجي دولي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إن الخطاب بشان البحرين يركز على مجموعة من المصالح التي تريد واشنطن حمايتها في منطقة تشهد وجود اكبر قواعد عسكرية لها خارج أوربا، فضلاً عن التأثيرات السلبية المحتملة لسقوط المملكة البحرينية على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الدول العربية، فسقوط النظام سيترك أثراً يتمثل في رغبة الشعوب الخليجية في إسقاط ممالكها.

٦- تختلف الحالة اليمنية بشكل كبير عن بقية الحالات العربية، فهي ليست دولة ذات ثقل إقليمي كما هو الحال مع مصر وسوريا، كما إن نظامها لم يشتبك مع الولايات المتحدة الأمريكية في مراحل معينة ولو بدرجات متفاوتة، كما أنها باستثناء مضيق باب المندب لاتقع في موقع استراتيجي يثير الاهتمامات الدولية، ولكن فقط وجود القاعدة بين قبائل اليمن ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية محاربة هذا الوجود كان الشى الوحيد نوعاً من العلاقة الارتباطية مابين الطرفين، لذا فان السياسات الأمريكية- الأوربية حيال اليمن

اتسمت بترك الملف اليمني إلى حلفائها في المنطقة العربية لاسيما قطر والمملكة العربية السعودية التي تشكل اليمن بالنسبة إليهما فناءاً خلفياً، لذا قامت هاتين الدولتين بدور مهم في ترتيب الأوضاع في اليمن.

ثانياً:الموقف الإقليمي:

ثمة لاعبون إقليميون لايمكن إن يكونوا بمنأى عن التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية، لذا يحاول هذا المحور بشقه الثاني دراسة وتحليل مواقف القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية، لذلك سنحاول بشي من التفصيل إبراز مواقف هذه القوى لاسيما إسرائيل، وتركيا وإيران، ودول مجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة إلى إسرائيل ترى نفسها متأثرة بدرجة كبيرة من أي تحول قد يمس إقليم الشرق الأوسط او أي دولة من دوله سواء كانت تلك مصر صاحبة أكبر اتفاق سلام معها أو سوريا التي تحتل إسرائيل جزءاً من أراضيها، وربما ظل السلام معها غاية إسرائيلية منشودة فكما تقول الحكمة السياسية الإسرائيلية: لاحرب دون مصر ولا سلام دون سوريا[١]، فقد حرصت مراكز صنع القرار في إسرائيل خلال الأيام الأولى من الثورة المصرية على تجنب الحديث عما يجري هناك مفضلة ترقب ماستؤول إليه الأوضاع، ثم بعد ذلك توالت التصريحات الإسرائيلية، فقدر حذر بنيامين نتنياهو من عدم الاستقرار في المنطقة قد يستمر لسنوات وذلك في إشارة إلى الثورات الشعبية في الدول العربية، وحسب نتنياهو إننا في فترة انتقالية مع عدم استقرار يمكن إن يستمر لسنوات طويلة، لذا نحن نأمل إن يتنقل العالم العربي وكذلك إيران إلى تعزيز الديمقراطية الحقيقية، ولكن هنا علينا إن نعد أنفسنا لكل سيناريو محتمل مستقبلاً[٢].

وفي اتجاه مغاير ذكر المحلل السياسي الإسرائيلي(دوري جولد) الذي شغل

سابقاً منصب المستشار السياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال فترة رئاسته الأولى في مقال بصحيفة إسرائيل اليوم بأن التحول الديمقراطي في العالم العربي يشكل مصلحة إسرائيلية قائلاً هناك فهم أخذ في الانتشار بأنه بسبب قلقها من عدم الاستقرار الذي سيوجه في النهاية نحوها، فان إسرائيل تعارض الميل الديمقراطي الجديد، غير انه لإسرائيل مصلحة واضحة في إن ترى الدول في محيطها الإقليمي تتبنى قيماً ديمقراطية حقيقية، فمن الناحية العلمية إن انعدام الديمقراطية في العالم العربي قد ساعد في إطالة الصراع العربي– الإسرائيلي، ولا تخفي إسرائيل توجسها ومخاوفها من احتمالات حدوث تغييرات في العالم العربي، ولاسيما ضمن نطاق الدول المحيطة بها، وفي الصدد نفسه صرح وزير الخارجية الإسرائيلية(أفيغدور ليبرمان) في ٢٠١٢/٤/٢٢ إلى إن الثورة المصرية أخطر على إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني[٣]، فمن الملاحظ عدم وجود موقف إسرائيلي موحد ولاحتى قراءة متناسقة للتغييرات الحاصلة في المنطقة العربية، بل وجهات نظر مختلفة، فهناك من يرى إن الثورات العربية تطوراً ايجابياً نحو الديمقراطية انطلاقا من منظور السلام الديمقراطي، وترجيح كفة تطوير العملية السلمية، أي بناء سلام دائم مع الشعوب وليس مع الأنظمة الديكتاتورية، وهناك من يرى في هذه التغييرات تطوراً سلبياً، لأنه سيأتي بأنظمة تلعب فيها القوى الإسلامية والقومية دوراً كبيراً وأقوى وبالتالي تكون خارجة عن فلك التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ومعادية للتوجهات الإسرائيلية المستقبلية، ولكن من المؤكد إن إسرائيل ستسعى إلى توظيف فوز التيارات الإسلامية في الدول العربية لتحقيق هدف ذو شقين: الشق الأول: أثارة الهواجس المقلقة لدى الدول الغربية من هذه التحولات وانعكاساتها على الأدوار الإقليمية والدولية مستقبلاً، إما الشق الأخر: زيادة

تماسك البنية الاجتماعية الإسرائيلية وذلك عن طريق توظيف فكرة العدو البديل في المدرك الاستراتيجي الإسرائيلي لما لذلك من أهمية في خدمة مرتكزات الإستراتيجية الإسرائيلية في إقليم الشرق الأوسط(١).

إما اللاعب الإقليمي الأخر هو تركيا التي تسعى إلى إن تجد لها موطئ قدم يوسع من رقعة تدخلها ونفوذها في المنطقة العربية التي أعادت اكتشاف عمقها الحيوي، لاسيما بعد صعود الإسلام السياسي في أنقرة للحكم، والأطروحات الجديدة ضمن إطار السياسة الخارجية التركية والتي تتعلق بنظرية العمق الاستراتيجي التي وضع ركائزها الأساسية وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلوا الذي عمل منذ تعينه في العام ٢٠٠٣ في منصب كبير المستشارين للشؤون الخارجية على انتهاج سياسة خارجية مبادرة وفاعلة تستند إلى ركيزتين(٢):

الأولى: تأثير تركيا في المنطقة بحكم موقعها الجيوستراتيجي الذي يمنحها إمكانية التأثير بشكل كبير، وهو التأثير الذي لم يستثمر إلى اليوم بشكل جيد.

الثانية: العمل على حل الإشكاليات القائمة مع دول المحيط الإقليمي، إذ تسعى تركيا إلى التخلص من اعتقاد ساد خلال المرحلة الماضية بأنها محاطة بالأعداء وعليها الاستعداد لذلك بشكل دائم.

واتساقاً مع ذلك فقد ظهرت محاولات مختلفة لشرح جديد للسياسة التركية(٣):

التفسير الأول: نص على إن تركيا بعد إن أدركت كيف عززت روسيا مكانتها مع جوارها، لذا قررت أن تتصرف مثل روسيا الجديدة(سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار).

التفسير الثاني:تركيا تحاول إظهار نفسها أنها لاعب دولي وإنها في وضع يمكنها من مواجهة التحديات الإقليمية بشكل أكثر كفاءة من القوى الدولية،

وهنـاك العديـد مـن الأدلـة منهـا القـرب الجغرافـي، المعرفـة الجيـدة للعقليـة واحتياجـات دول الجـوار، وتـأريخهم والثقافـة والتقاليـد، وتركيـا لـديها الحريـة والمرونـة لوضـع نمـوذج جديد لسياسـة خارجيـة فـي أطـار رسم خارطـة جديـدة لعلاقات متوازنـة مـع دول المنطقة العربية لمرحلـة مابعد الثورات العربية، لذلك فأن مواقف تركيا حيال ثورات الربيع العربي قد تميزت بالاختلاف النسبي في التعامل مع الثورات، فأبتداءاً التزمت تركيا مدخل المتابعة والحذر للأوضاع في تونس، ولكن كان الموقف التركي تجاه الثورة المصرية أكثر وضوحاً، إذ تركز حول تأييد الثورة المصرية، إما بشأن ليبيا فقد كانت المواقف التركية أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية، حيث هاجمت تركيا خطط حلف شمال الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا قبل إن ينقلب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان على نظام ألقذافي، أما بخصوص المواقف التركية حيال الثورة السورية فقد كانت واضحة حول تأييد الثورة السرية، وتوفير مكان آمن وحرية حركة للجيش السوري الحر، وفي ضوء تلك الأطروحات بمكن فهم المواقف التركية من خلال جملة عوامل أهمها: إن الدول تحكمها دائماً المصالح التي تحدد سياساتها، فتركيا دولة إقليمية مؤثرة وفاعلة وهي تسعى لتكون لاعباً رئيساً في المنطقة واستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية إن لم يكن كلها فبعضها على الأقل ولكن بمنظور حديث يخدم مصالحها، وهذا يستدعي أضعاف إيران عبر ضرب أحد الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني في المنطقة الممثلة بالنظام السوري[١].

إما فيما يتعلق بالموقف الإيراني من الثورات العربية، نستطيع إن نؤشر هنا بأن إيران تعد الدولة الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية، والتي تتأثر بدورها بما يجري في هذه المنطقة من أحداث، فمع سقوط الأنظمة العربية في

كل من مصر وتونس بدا الموقف الإيراني يتبلور ويتضح باتجاه تأييد الثورتين، وهو ماينطبق على الجانب الرسمي ومواقف تياري المحافظين والإصلاحيين على حد سواء. ومن اجل فهم أفضل للمواقف الإيرانية من الثورات العربية يجب التركيز على مستويين للتحليل الأول: مرتبط بالنظام السياسي الرسمي في إيران، والأخر له علاقة وثيقة بموقف المعارضة الإصلاحية فيها، على الرغم من إن الموقف الرسمي الإيراني كان مؤيداً ظاهرياً للثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، ولكن المتابع يدرك وجود مواقف مختلفة من بعض المراحل التي مرت بها تلك الثورات لاسيما في ليبيا، فبالنسبة إلى إيران إن التخلص من نظام ألقذافي من خلال دعم لناتو وحضور الولايات المتحدة الأمريكية هو أمر غير مرحب به، لأن إيران ترى إن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية تسعى للسيطرة على تفاصيل المشهد السياسي الأخذ في التشكل في ليبيا[٢].

من جهة أخرى فأن إيران التي كانت ترى مع بداية الثورات العربية وما نجم عنها من صعود للإسلاميين في الدول الثلاث امتداداً للثورة الإسلامية في إيران أو للصحوة الإسلامية، ولكن هذه الرؤية لم تلق القبول في تلك الدول، فالإسلاميون في تلك الدول لم يدعوا أنهم وراء تلك الثورات بل أنهم كانوا جزءاً من تلك الثورات العربية، فضلاً عن إن هذه الرؤية لم تتوافق كذلك مع موقف القوى الإصلاحية المعارضة في إيران والتي كانت تعبر عن وجهة نظرها حول فكرة أساسية إلا وهي إن لاتكون قوى الثورة العربية شبيهة بالثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩[١]. وعليه يمكن القول إن التفاوت الذي بدا شكلياً في الموقف بين أيرن الرسمية والمعارضة الإيرانية الإصلاحية من تطورات الثورات العربية في تونس، ومصر، وليبيا يبدو أكثر وضوحاً عند الحديث عن الثورة السورية، فالنظام السياسي الإيراني يقدم تفسيراً مشابهاً لذلك الذي يقدمه النظام

السوري من إن الثورة السورية قد تكون مشروعة ولكن هناك من يسئ الاستفادة منها وذلك لتسوية حسابات مع النظام السوري، لاسيما تلك المتعلقة بدعم حركات المقاومة المسلحة لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، فضلاً عن الموضوع ذو الصلة الوثيقة بالعلاقات بين سوريا وإيران والتي حافظت طوال أكثر من ثلاثة عقود على مسار من التطور الايجابي، إذ قاومت من خلاله الضغوط والمواقف الساعية لإضعاف تلك العلاقة مابين الطرفين[٢]. وفي هذا السياق يمكن الحديث عن وجود تباين في الموقف الرسمي من تطورات الإحداث في سوريا ففي حين يتحدث المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية عن مساندة سوريا ودعمها، نجد آخرين يتحدثون عن حاجة سوريا إلى إصلاحات للتخفيف من حدة الأزمة[٣].

واتساقاً مع ذلك يمكن قراءة الرؤى الآتية في المواقف الرسمية الإيرانية تجاه الثورات الشعبية في مصر، تونس، ليبيا، اليمن، والبحرين:

أولاً: التأكيد على إن الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، لذا فقد تم التركيز على إعطاء الثورات العربية الشعبية صفة الصحوة الإسلامية المستمدة من الثورة الإيرانية في معظم التصريحات الرسمية الإيرانية[٤].

ثانياً: التبشير بالأسلوب الإيراني للثورة من خلال الدعوة إلى نظام شعبي على أساس الدين(الأنموذج الإيراني)، إذ أشار الرئيس الإيراني نجاد إلى إن المستضعفين في العالم سينتفضون لترسيخ التوحيد والعدالة، وان الأرض تستعد لإقامة حكومة الصالحين، وان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل صوت الدعوة الإلهية للبشر لإرساء أسس التوحيد والعدالة[٥].

ثالثاً: اتفقت كافة الإطراف في إيران على دعم الثورات الشعبية في مصر، تونس، ليبيا، اليمن، والبحرين ولكنها اختلفت في قراءتها لمنطلقات هذه الثورات.

رابعاً: الرؤية الرسمية الإيرانية حيال الثورات العربية بعدها استلهاما للثورة الإسلامية الإيرانية، في حين تتمحور رؤية التيار الإصلاحي الإيراني حول إن ثورته الخضراء في العام ٢٠٠٩ كانت البداية في موسم الثورات الشعبية في المنطقة(١).

خامساً: إن إيران هي أحدى اللاعبين الرئيسين في المنطقة والذين حققوا مكاسب سياسية نتيجة لانتصار الثورتين التونسية والمصرية، إذ جاءت تصريحات نبيل العربي لتؤكد مصداقي ذلك، حيث تحدث عن التقارب مع إيران وعن التعامل مع جميع الإطراف اللبنانية بما في ذلك حزب الله، فضلاً عن سماح المجلس العسكري في مصر بمرور أول بارجتين إيرانيتين عبر قناة السويس لأول مرة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وذلك يؤشر لنا بداية عهد جديد في العلاقات المصرية- الإيرانية.

سادساً: منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في البحرين بدا الموقف الإيراني الرسمي والشعبي واضحاً في تأييد هذه الاحتجاجات والدفاع عنها وتأكيد شرعية مطالبها، ومع إن الموقف الإيراني كان مؤيداً للثورات العربية في مصر، تونس،اليمن، ليبيا، ألا إن تأييد الاحتجاجات الشعبية في البحرين اتخذ طابعاً تصعيدياً سواء على صعيد التصريحات من قبل المتحدثين الإيرانيين، أو على صعيد الإجراءات التي اتخذت بهذا الخصوص، ومنها على سبيل المثال إدانة النظام البحريني، والتأكيد على خصوصية الظلم الذي يتعرض له شعب

البحرين، لاسيما إن ثورته تعرضت لإهمال من قبل وسائل الإعلام الدولية حسب الرؤية الإيرانية[٢].

أما بالنسبة لمواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية، فأننا نرى هنا أنه مهما بالغت دول مجلس التعاون الخليجي في تأكيد خصوصيتها، فإنها لاتستطيع العيش في فراغ جيوستراتيجي، والابتعاد عن تأثيرات محيطها العربي، فالقاعدة العامة هي إن هذه الدول جزءاً لايتجزأ من النظام الإقليمي العربي تتأثر بما يجري من حولها وتؤثر فيه، وهذا الأمر ينطبق على انعكاسات الربيع العربي أو الثورات العربية على دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورات العربية[٣]. لذا يتمثل التعامل الخليجي مع الثورات العربية وفق معطيات إستراتيجية تستند إلى اعتماد أنموذج جديد لتقسيم الواقع العربي في ظل الثورات العربية إلى محاور متعددة وذلك من خلال تشكيل ملامح خارطة مجزأة تضمن تقسيماً استراتيجياً على النحو التالي:

إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مجمل الثورات العربية شبة موحد، حيث جاء على خلفية تماسك دول مجلس التعاون في مواجهة المؤثرات الخارجية، وان لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بعض المواقف الخاصة في قراءتها للمشهد السياسي بما يتفق مصالحها الخارجية وحركة تفاعلات القوى الدولية والإقليمية، إذ نجد إن السعودية وقطر والإمارات لم تتأخر كثيراً في التفاعل مع الثورة الليبية ضد نظام معمر ألقذافي[١]، لاسيما أذا علمنا إن دول مجلس التعاون الخليجي لاتمتلك رصيداً ايجابياً مع النظام الليبي، فقد ظلت الخلافات السعودية مع نظام ألقذافي في السنوات الأخيرة والتي كان من ابرز مؤشراتها الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز، لذلك عبر التحرك الخليجي حيال الثورة الليبية عن

موقف مفاده: إن دول مجلس التعاون الخليجي قد تبرأت من نظام ألقذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها الايجابية مع المنظومة الدولية، فضلاً عن ذلك لم تكتف دول مجلس التعاون الخليجي بتعبئة التحرك الدولي لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا، بل فعلت هذا الطلب في الجامعة العربية، حيث دعمت موقف قطر بإرسال طائراتها للإسهام في حملة الناتو ضد ليبيا، ولكن ذلك الفعل الاستراتيجي ينطوي على تحقيق هدفين أساسيين: الأول: ربما ينطوي ذلك على تحقيق هدف أساس إلا وهو انحراف الثورات العربية عن إن تكون شعبية خالصة، والأخر: ربط الثورات العربية بالفعل الخارجي مما لايصب في مصلحة التغيير الشعبي بفعل الثورات التي قد تبرز في دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً[٢]. إما فيما يتعلق بموقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة المصرية ٢٠١١/٢/٢٥ التي أدت إلى سقوط نظام حسني مبارك، فقد تبلور حول مسألة العلاقة المصرية مع دول مجلس التعاون، إذ ينظر إليها على أنها علاقة هوية تتعدى الاعتبارات والمعايير التقليدية في العلاقات بين الدول، وذلك مايفسر الموقف الخليجي من الثورة المصرية والدعم الذي لقيته الحكومة المصرية المشكلة من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية التي ضخت مبالغ مالية قدرت بـ(١٠) مليار ريال لدعم الاقتصاد المصري لمرحلة مابعد الثورة[٣]، وكذلك الحال بالنسبة للموقف من الثورة التونسية، إذ كان الهدف الخليجي يتمثل في تجنب تعرض هيبة الحاكم في البلدين لأي ضرر أو أهانه نتيجة الخشية من استنساخ أنموذج اهانة الرؤساء لما يحمله من إسقاطات سياسية على الداخل الخليجي مستقبلاً، لذلك لم يكن غريباً أن تستضيف السعودية الرئيس زين العابدين بن علي أو إن تعرض خمس دول خليجية استضافة

الرئيس المصري السابق حسني مبارك لديها[١]. إما بالنسبة للثورة السورية فقد كان الموقف الخليجي يتطور طبقاً لتطور موازين القوى بين النظام والثورة، أي إن الخسارة الإستراتيجية التي يمكن أتلحق بدول مجلس التعاون الخليجي من سقوط النظام السوري بالثورة الشعبية تفوق أي خسارة ناتجة عن بقائه وبقاء علاقاته مع إيران، ومما لاشك فيه إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي حيال الثورة السورية محكوم بعدم الرغبة في عقد مقارنة بين النظام الليبي وموقفها من النظام السوري رغم أوجه التشابه بين الحالتين[٢]، لذا فقد كان للكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الشعب السوري تلخيصاً للموقف السعودي حيال الثورة السورية، حيث أوضح فيها رفض السعودية لإعمال العنف والقمع التي تشهدها سوريا، إذ إن مايحدث في سوريا لاتقبل به السعودية، وان بأمكان القيادة السورية تفعيل إصلاحات شاملة سريعة للحد من احتمالات انجرار سوريا إلى إحداث العنف[٣].

أما موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة اليمنية، فيوصف بأنه موقفاً وسطياً، حيث ان العديد من إطراف النزاع اليمني يسعون لوصف ذلك الموقف بأنه يميل أكثر لمصلح نظام علي عبد الله صالح، لاسيما أذا أدركنا إن الوضع في اليمن يعد حساساً بالنسبة لدول المنطقة ولاسيما السعودية، نظرا لوجود مشكلات تاريخية بين البلدين(حدودية)، لذلك فان السعودية حرصت على إبراز دور سياسي في إحداث اليمن يكون بمثابة دور الوسيط، خاصة إن السعودية لديها علاقات جيدة مع القبائل اليمنية، لذا قامت دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١١/٤/٢٣ بطرح مبادرة خليجية تتضمن تنحي علي عبد الله صالح وفقاً لآلية معينة حددت أسسها المبادرة ذاتها[٤]. إما الموقف الخليجي من الاحتجاجات الشعبية في البحرين، فقد تمحور على أساس

فكرة مفادها: استحالة السماح بسقوط أي من الأنظمة الخليجية الحاكمة، واعتبار سقوط أحداها مقدمة لسقوط الأخرى حسب أطروحات نظرية الدومينو، لذا فان الأنظمة الخليجية تدرك جيداً مدى الصلة الوثيقة بينها كأسر حاكمة متماثلة من ناحية بنيان الحكم والسلطة وطبيعتها ومتقاربة من الناحية الفعلية من خلال الامتدادات القبلية والأسرية وعلاقات المصاهرة، ومن هنا فان دول مجلس التعاون الخليجي تقف بالضد من أي ثورات شعبية، وهذا ما بدا واضحاً من سلوكها حيال الاحتجاجات الشعبية في البحرين[١]، وعليه تأتي مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في أحداث البحرين لكونها عضواً بالمجلس ومن الدول المؤسسة له، لذا فأن موقف السعودية من أحداث البحرين أمر مبدئي وواضح أستند إلى فرضية إستراتيجية مفادها: إن أمن البحرين التي تعد خاصرة الخليج مرتبط ارتباطاً مباشراً بالمنظومة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي[٢].

إذن نخلص إلى إن الحالة الخليجية لاتسمح برفع شعارات ثورية، فدول مجلس التعاون الخليجي ستتصرف كمجموعة أذا تعرضت لتهديدات مصيرية من الداخل أو الخارج، ولقد أكدت تجربة البحرين ان دول مجلس التعاون الخليجي قد اتخذت قراراً استراتيجياً لمواجهة انعكاسات الثورات العربية بشكل جماعي والتي استندت إلى توظيف معطيات القوة العسكرية بشكل مباشر، لاسيما احتجاجات البحرين كشفت عن وجود خطوط حمراء خليجية لايسمح بتجاوزها وفي مقدمتها المساس ببقاء الأسر الحاكمة التي تتسم بشرعية وراثية والتي تعد بطبيعة الحال حالة استثنائية في المنطقة العربية.

الخاتمـــة

وفـي ختـام بحثنـا الموسـوم بـ(الثورات العربيـة وأثرهـا علـى معادلـة التحـولات الإقليمية في الشرق الأوسط)، فقد توصلنا الاستنتاجات الرئيسة التالية:

١- أن ماشـهدته المنطقـة العربيـة هـي انتفاضـات متعـددة الإبعـاد ذات صـبغة مدنيـة وسياسية واقتصـادية، أنهـا ثـورات فكريـة تجسد نموذجاً جديداً تتغير معه علاقة الإنسان بمفردات وجوده بالزمان والمكان كما بالواقع والعالم الأخر، فهي ثـورات جسـدتها معطيـات التطـور التكنومعلومـاتي التـي شـكلت أمـام الأجيـال العربية الجديدة إمكانات هائلة للتفكير والعمل على تغيير الواقع وتفكيك الأنظمة الديكتاتورية وخلخلة المنظومات الأصولية، لذا ستفضي هذه الثورات إلى تشكيل عالم مختلف تتغير معه برامج العقول وخرائط المعرفة وقواعد المداولة وتتغير اللغات والعقليات، بقدر ماتتغير طرق أدارة الأشياء وممارسة السلطات وترسيخ الهوية الوطنية، وهذا مايؤمل انجازه من قبل الثورات العربية

٢-نجاح بعض الشعوب العربية في إسقاط أنظمتها الحاكمة يعد إرهاصة جيدة لتأسيس نظام إقليمي عربي جديد.

٣- الشعوب العربية، والأنظمة الحاكمة، والمؤسسة العسكرية، والقوى الإقليمية والدولية أهم الأطراف الفاعلة في الحالة الثورية العربية.

٤- رد الاعتبـار للعـالم العربـي، وتصـحيح مسـيرته سياسـيًا وتنمويًـا، وتحسـين أوضاعه محليًا وعالميًا أهم طموحات الثورات العربية مستقبلاً.

٥- أن نجـاح حركـة الشـعوب العربيـة فـي تغييـر الأنظمـة مـرتبط بالعديـد مـن المتغيرات المهمـة، ومـن بينهـا: التحديد الواضـح للأهداف وتجديدها والإصـرار عليها، ورفع سقف هذه الأهداف باستمرار، مع مواصلة الضغوط، وصولاً إلى تحقيق الغاية النهائية، وهي إسقاط الأنظمة الحاكمة.

٦- أن دوافع الثورات العربية لا يمكن تحديدها في بُعد أو مستوًى واحد فعلى المستوى الموضوعي، تظهر الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها الفساد والقمع وسوء توزيع الثروة والإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، أما على المستوى الجغرافي، فهناك عوامل خارجية تتنوع بين داخلي كما تقدم، ومنها ما هو إقليمي، مثل تحقيق عدد من القوى الإقليمية، مثل تركيا، لنجاحات سياسية وتنموية، على الرغم من تواضع قدراتها الاقتصادية مقارنة مع البلدان العربية، أما على المستوى الدولي فإن العامل الأبرز الذي يمكن التأكيد عليه هو تغير موقف القوى الدولية من دعم الحكومات إلى مواقف أخرى أقرب إلى الشعوب، مع ظهور وانتشار العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية التي زكَّت ثقافة الاحتجاج، وكشفت الكثير من الحقائق حول ما يجري داخل المجتمعات العربية وخارجها.

٧- طرح العديد من الرؤى التي تحاول تحديد انعكاسات التغييرات العربية وآفاقها المستقبلية، وذلك عن طريق تصنيف البلدان العربية التي تشهد الظاهرة الثورية في الوقت الراهن إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية، الأول، دول عرفت الثورة التي حققت قدرًا مهمًّا من النجاح في حالتها الثورية، وانتقلت في الوقت الراهن إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة تنازع القوى الثورية التي تسعى لاقتلاع النظام القديم، مع الحفاظ على الأوضاع الجديدة التي نشأت، وينطبق هذا التوصيف على حالة (مصر وتونس) أما التصنيف الثاني، ويشمل الدول التي لا تزال فيها الثورة مشتعلة ومتنامية، أي إنها لا تزال تعيش المرحلة الأولى من الحالة الثورية، إذ تندرج سوريا تحت هذا التصنيف، إما التصنيف الثالث، هو الدول التي تعيش مرحلة الترقب للحظة ميلاد ثوراتها الخاصة، ويضع ضمن إطار هذا التصنيف كل الدول العربية الأخرى التي لم تشهد مرحلة انطلاق ثورات

عربية. لذا فمن بين العوامل التي يجب على القوى الجديدة إدراكها وهي تسعى إلى لعب أدوار مستقبلية، أنه يجب عليها العمل من خلال إستراتيجية شاملة، تسعى إلى البناء والتوظيف لمدركات إستراتيجية جديدة تصب في خانة بناء أنظمة سياسية جديدة تتلائم مع مرحلة مابعد الثورات العربية.

٨- تعزيز العوامل الأخرى المهمة أيضًا لاستمرار ونجاح الثورات العربية ومنها، بقاء الحالة الثورية قائمة، وإعادة ترتيب البيت الداخلي، ورفع السقف السياسي المطالب بالديمقراطية، خصوصًا في البلدان التي شهدت مرحلة انتقالية، مثل مصر وتونس وليبيا، واليمن، أو في البلدان التي لا تزال في مرحلة الفعل الثوري مثل سوريا.

٩- بروز محاولات احتواء من جانب القوى الكبرى للأنظمة الجديدة في الدول التي شهدت الثورات العربية، ويبدو ذلك أكثر بروزا في الحالة المصرية، حيث نشهد محاولات احتواء أمريكية-خليجية-تركية، في محاولة لتعزيز ترتيب إقليمي بعينه. كما نلمح محاولات تقارب صينية وإيرانية، تحاول معادلة التأثيرات الأمريكية والخليجية والتركية فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية، دون أن ينفي ذلك أن محاولات التقارب تلك لها أبعاد اقتصادية واضحة، لا يمكن الافتراض بشكل مطلق أنها مجرد أداة للتأثير في الموقف المصري، وليست غاية أيضا في الوقت ذاته بهدف تحقيق منافع متبادلة.

١٠- توظيف مفردات قوة الاتصال والإعلام والثقافة بمعناها الواسع أو مابات يعرف بالقوة الناعمة بعدها من القوى المؤثرة إلى جانب القوة العسكرية في التفاعلات الدولية، وفي تحديد طبيعتها، وتحديد أوضاع القوى الدولية وأدوارها، لذا لم يعد لنمط قوة واحد الهيمنة على بقية الأنماط للتأثير في التفاعلات الدولية.

١١- إن الثورات العربية تمثل في جزء أساسي منها انعكاسا لحالة السيولة في النظام الدولي ففيما يتعلق بأبعادها الاجتماعية -الاقتصادية، تبدو تلك الثورات رفضا لعدم عدالة تجليات النظام الاقتصادي العالمي في الدول العربية التي شهدت ثورات حتى الآن، اذ برز في تلك الدول ما يمكن تسميته بنموذج(الدولة الوكيل) التي عملت على تنظيم علاقة أبنيتها الداخلية بالنظام الاقتصادي العالمي بشكل أفاد في الأساس مصالح المراكز الخارجية، وبعض المتحالفين معها من القوى المحلية، بأكثر مما أفاد القطاعات الشعبية من مواطني تلك الدول العربية. فيمكن النظر إلى الثورات العربية، في جزء منها، باعتبارها ثورة الداخل على نمط التنمية بالتبعية المرتبط بالنظام الاقتصادي العالمي. بهذا المعني، فإن الثورات العربية، في هذا الشق الاجتماعي - الاقتصادي، تعكس حالة الترهل والضعف التي عاناها النظام الدولي في جانبه الاقتصادي، حتى بات عاجزا عن حماية حلفائه المحليين، وعن توفير الدعم اللازم لهم، لكي يحافظوا على قدر من الشرعية يضمن بقاء الأنظمة العربية الحاكمة هذا جانب، ولكن من جانب أخر فقد عمدت الولايات المتحدة إلى دعم بقاء الأنظمة الملكية في الخليج العربي، دون أن تمارس عليها أي ضغوط حقيقية لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي، بهدف ضمان أمن الطاقة، وتجنب حدوث تغييرات سياسية راديكالية قد تكون غير مأمونة العواقب.

ومن هنا نستطيع إن نخلص إلى إن أهم نقطة يجب الإشارة إليها وتأكيدها والتي تعد العلامة المهمة الأبرز في الوقت الراهن أمام الشعوب والحكومات التي أفرزتها الحالة الثورية الحالية في بعض الدول العربية، هي أن يتم تحقيق ما يطلق عليه بالرؤية الإستراتيجية الكُلية لمستقبل المنطقة العربية، اعتمادًا على ضمان استمرارية الثورات العربية وتأثيرها في المستقبل المنظور.

قائمة المصادر

الكتب:

(١) توفيق الحكيم، ثورة الشباب، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٨٨.

(٢) رجب بودبوس، محاضرات في علم الثورة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة، ٢٠١١.

(٣) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٤) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦.

(٥) عدنان السيد ياسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، ط١، لبنان، ٢٠٠٣.

(٦) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط١، بيروت، ٢٠١١.

(٧) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

(٨) نجيب غلاب، لاهوت النخبة القبلية بين لعن الدولة وتقديس الشيخ، دار بيسان للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٠.

الكتب المترجمة:

(١) غاليا ليندنشتراوس، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل، ترجمة: يوسف غنيم، جامعة تل أبيب، مركز أبحاث الأمن القومي(مذكرة رقم ١٠٤)، تل أبيب، ٢٠١٠.

(٢) يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، ط١ ، بيروت، ١٩٧٥.

الدوريات والدراسات:

(١) احمد الاحصب، العبور الى المستقبل: طريق أحزاب المعارضة اليمنية الشاق لتجديد نفسها، مدارات إستراتيجية، العدد(٧-٨)، ٢٠١١.

(٢) أحمد الاحصب، على جادة الربيع العربي: تأملات في المشهد الاحتجاجي الراهن في اليمن، مدارات إستراتيجية، العدد(٩)، ٢٠١١.

(٣) أميرة البربري، عرض لكتاب طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٤)، القاهرة، ابريل، ٢٠١١.

(٤) إيمان احمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق في مجلة السياسة الدولية بعنوان: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٤)، القاهرة، ابريل،٢٠١١.

(٥) خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٨٦)، ابريل، بيروت، ٢٠١١.

(٦) عاطف أبو سيف، الربيع العربي والقضية الفلسطينية، مجلة تسامح، العدد(٣٣)، ٢٠١١.

(٧) د.عاطف أبو سيف، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والثورات العربية: الديمقراطية أم الأنظمة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، العدد(١٩)، فلسطين، ٢٠١٢.

(٨) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، الدوحة، آب ، ٢٠١١.

(٩) عماد البشتاوي، الربيع العربي وفلسطين: الرهان على مرحلة الشعوب، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، العدد(١٩)، فلسطين، ٢٠١٢.

(١٠) محمد الصفار، إدارة مرحلة مابعد الثورة(حالة مصر)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٤)، القاهرة، ابريل، ٢٠١١.

(١١) د.معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

التقارير:

(١) المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٩.

(٢) تقرير عن الربيع العربي(المفهوم- الأسباب- التداعيات)، إعداد مديرية الدراسات والمعلومات، حزيران، ٢٠١٢.

الصحف والمجلات:

(١) سالم سلمان، الربيع العربي يقف على ضفاف الخليج بمواقف موحدة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(١٢٠٨٣)، ٢٠١١.

(٢) صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/٢/١٨.

(٣) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ٢٠١١/٢/٢٤.

(٤) طارق الحميد، تسونا مي الربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(١٢٠٤٧)، الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني، ٢٠١١.

الانترنت

(١) ناهدة عز الدين، خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٨)، ابريل، ٢٠١٢. الموقع على شبكة الانترنت: www.siyassa.org

(٢) جابر السكران، سياسية: الثورة.. تعريفها.. مفهومها.. نظرياتها، الموقع على شبكة الانترنت: www.aljaredah.com/paper.php

(٣) محمد بن مختار الشنقيطي، منطق الثورة ومآلاتها، المعرفة: وجهات نظر، الجزيرة نت، ٢٤/ ٢/٢٠١١ ، الموقع على شبكة الانترنت: .www.alajazeera

(٤)الحاج ولد إبراهيم، الثورات العربية والاستشراف عند ادوارد سعيد، مركز الجزيرة للدراسات ١٩/ كانون الثاني ٢٠١٢، الموقع على شبكة الانترنت: www.studies.alajazeera.net/issues/٢٠١٢

(٥) حسين عبد العزيز، عرض لكتاب الربيع العربي إلى أين؟ الموقع على شبكة الانترنت:

www.aljazeera.net/books/pages .

(٦) إبراهيم روابح، نظرية الدومينو الثقافي وإحداث الربيع العربي، الموقع على شبكة الانترنت www.csidontine.org/arabic/index.php

(٧) بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي،: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في إنحاء أخرى من العالم، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الموقع على شبكة الانترنت: www.Carnegie-mec.org

(٨) محمد جابر الأنصاري، نظرات في التجارب العربية الثورية الراهنة، العربية نت، ٢٠١١ /٩/٢٢.

(٩) نهى خلف، أمريكا من صدام الحضارات إلى صدام الأفكار، الموقع على شبكة الانترنت:
www. Slailymohammed.blogspot.com

(١٠) محمد حسن القاضي، الموجة الرامية للتحول الديمقراطي: رياح التغيير تعصف بعروش الديكتاتوريات العربية، الموقع على شبكة الانترنت: www.elsyasi.com/ article-detail.aspx
.

(١١) عدي الهواري، أزمة الأنظمة السلطوية العربية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/١/١٩، الموقع على شبكة الانترنت:
www.studies.aljazeera.net/issues

(١٢) ابو بكر الدسوقي، تقديم الثورات العربية: لماذا سقطت في مرحلة الانتقالية؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ابريل، ٢٠١٢، الموقع على شبكة الانترنت: www.siyassa.org

(١٣) مركز الجزيرة للدراسات، الفاعلون غير الرسميين، أسباب الفشل وسبل المعالجة، سلسلة تقارير، ٢٠١٠/٤/٣، الموقع على شبكة الانترنت: www.aljazeera.net

(١٤) إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية أمام الثورات العربية،

٢٠١١/٣/١٩، الموقع على شبكة الانترنت:
www.assabeel.net (١٥) سياسة جديدة في الخارجية التركية، الموقع على شبكة الانترنت:
www.vpi.ba/eng/content/documents/the Balkan-Express .

(١٦)Ahmadi nejad, Natos mission in Libya exacerbated conflict, CNN, U.S, ٢١/١٠/٢٠١١. http://articles.CNN.com.

(١٧)أحمد خاتمي، يعد الانتقام من سوريا انتقاماً من الصحوة الإسلامية، Iran Arabic Radio، ٢٠١٢/٤/٦ ، الموقع على شبكة الانترنت: http//Arabic.irib.ir/News.

(١٨) محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية– السورية والحراك السوري الشعبي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٨/٢٤ ، الموقع على شبكة الانترنت: http//studies.aljazeera.net/reports

(١٩) بعد ادعاءات أمريكية وزارة الخارجية تنفي قيام إيران بقمع المواطنين في سوريا، وكالة أنباء فارس، ٢٠١١/٤/٨ ، الموقع على شبكة الانترنت: www.arabic.farsnews.com

(٢٠) خامنئي، التحركات الشعبية في تونس ومصر بوادر يقظة أسلامية، لبنان الآن، ٢٠١١/٢/٤ ، الموقع على شبكة الانترنت: www.nowlebanan. Com

(٢١) نجاح محمد علي، خاتمي في ذكرى الثورة: مصر أثرت على الحركة الإصلاحية التاريخية في إيران، العربية نت، شباط ٢٠١١، الموقع على شبكة الانترنت: www.alarabiya.net

(٢٢) قائد الثورة، لن اسمح بحصول أدنى انحراف في مسيرة الشعب،وكالة مهر الإيرانية للإنباء، ٢٠١١/٤/٢٣ ، الموقع على شبكة الانترنت قائد الثورة، لن اسمح بحصول أدنى انحراف في مسيرة الشعب،وكالة مهر الإيرانية للإنباء، ٢٠١١،/٤/٢٣ الموقع على شبكة الانترنت: www.Mehrnnews.com

(٢٣) أحمد الزرقة، ربيع الثورة اليمنية وخريف صالح، ٢٠١١/١٠/٢٣، الموقع على شبكة الانترنت:

Alzorqa١١@hotmail.com

(٢٤) غسان ألعزي، المواقف الروسية حيال الربيع العربي، ٢٠١٢/٩/٢٦، الموقع على شبكة الانترنت

www.Alhayat.com

Books:

(١)Aristotle, Politics, translated by Benjamin Jowett with Introduction, Analysis, and Index by H.w.c. Davis, Dover publications Inc. Mineola, ny, ٢٠٠٠.

(٢)Graham E.Fuler,Us can blame itself for anger in the Middle East,and start making peace the Christian science monitor, Boston, ٤ Ferber,٢٠١١.

٣)Gran Brinton, the Anatomy of revolution, Cambridge,

(November, ١٩٦٥.

(٤)Michael G. Roskin, Robert.L. Cord, Political science An Introduction,new Jeresy: pearson education,Inc, ٢٠٠٨.

(٥)Richard Baldwin, ADomino theory of Regionalism nebr working paper series, national Bureau of economic research, Cambridhe, September, ١٩٩٣.

(٦)whitead Laurence(ed), The international dimensions of democratization: Europe and America, Oxford university press, ٢٠٠١.

Periodicals:

(١)Daniel Levy, Israel's option after Mubarak English , Aljazeera.net,No٣, fubrury,٢٠١١.

(٢)peter T. Leeson and Andrea M. Dean, the Democratic Domino theory: An Empirical Ivestigation, American Journal of political science, vol٥٣, No٣. July. ٢٠٠٩.

(٣)John foran, theories of revolutions revisited: toward afourth Generation, sociological theory, vol ١١,No١, March, ١٩٩٣.

الهوامش

(١) محمد الصفار، إدارة مرحلة مابعد الثورة(حالة مصر)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٤)، القاهرة، ابريل، ٢٠١١، ص ٢٠.

(٢) إيمان احمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق في مجلة السياسة الدولية بعنوان: اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٤)، القاهرة، ابريل،٢٠١١، ص ٤.

(٣) رجب بودبوس، محاضرات في علم الثورة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٧.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٧.

(٣) الحاج ولد إبراهيم، الثورات العربية والاستشراف عند ادوارد سعيد، مركز الجزيرة للدراسات ١٩/ كانون الثاني ٢٠١٢، الموقع على شبكة الانترنت:
www.studies.alajazeera.net/issues/٢٠١٢

(٤)Michael G. Roskin, Robert.L. Cord, Political science An Introduction,new Jeresy: pearson education,Inc, ٢٠٠٨, p٣٥٩.

(٥) خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٨٦)، ابريل، بيروت، ٢٠١١، ص ٩.

(١) ناهدة عز الدين، خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٨)، ابريل، ٢٠١٢. www.siyassa.org

(٢) يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة، ط١ ، بيروت، ١٩٧٥، ص ٣١.

(٣) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات الدوحة، آب، ٢٠١١، ص ٢٥.

(٤) جابر السكران، سياسية: الثورة.. تعريفها.. مفهومها.. نظرياتها، الموقع على شبكة الانترنيت:www.aljaredah.com/paper.phph

(٥) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

Gran Brinton, the Anatomy of revolution, Cambridge, November, ١٩٦٥, pp ٥٠-٥١.(٦)

(١) محمد بن مختار الشنقيطي، منطق الثورة ومآلاتها، المعرفة: وجهات نظر، الجزيرة نت، ٢٤/ ٢/ ٢٠١١ ، الموقع على شبكة الانترنت: www.alajazeera.net

(٢)Aristotle, Politics, translated by Benjamin Jowett with Introduction, Analysis, and Index by H.w.c. Davis, Dover publications Inc. Mineola, ny, ٢٠٠٠, p.١٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٤) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(١) توفيق الحكيم، ثورة الشباب، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١١.

(٢) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤) نفسه، ص ٣٠.

(١) حسين عبد العزيز، عرض لكتاب الربيع العربي إلى أين؟ الموقع على شبكة الانترنت: www.aljazeera.net/books/pages

.

* نظرية الدومينو: تقوم هذه النظرية على الفرضية القائلة بان سقوط دولة تحت سيطرة دولة منافسة أو عدو محتمل سوف يؤدي إلى سقوط الدول المجاورة لها، سيما إن هذه النظرية برزت في أطار التخطيط الاستراتيجي الأمريكي لمرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية. انظر:

عدنان السيد ياسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، ط١، لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٠٢. وكذلك انظر:

Richard Baldwin, ADomino theory of Regionalism nebr working paper series, national Bureau of economic research, Cambridhe, September, ١٩٩٣,pp٢-٣.

(٢) أستعمل مصطلح الدومينو لأول مرة في السياق السياسي في منتصف القرن العشرين من طرف الرئيس الأمريكي السابق أيزنهاور للتعبير عن سقوط دول أوربا الشرقية الواحدة تلو الأخرى تحت هيمنة النظام الشيوعي السوفيتي. انظر:إبراهيم روابح، نظرية الدومينو الثقافي وإحداث الربيع العربي، الموقع على شبكة الانترنت www.csidontine.org/arabic/index.php

(٣)peter T. Leeson and Andrea M. Dean, the Democratic Domino theory: An Empirical Ivestigation, American Journal of political science, vol٥٣, No٣. July. ٢٠٠٩,pp ٢-٥.

(٤) طارق الحميد، تسونا مي الربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(١٢٠٤٧)، الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني، ٢٠١١.

(١) أميرة البربري، عرض لكتاب طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٨٤)، القاهرة، ابريل، ٢٠١١، ص ١٨٤.

(٢) بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي،: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في إنحاء أخرى من العالم، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الموقع على شبكة الانترنت: www.Carnegie-mec.org

(٣)John foran, theories of revolutions revisited: toward afourth Generation, sociological theory, vol ١١,No١, March, ١٩٩٣, p. ١.

(٤) محمد جابر الأنصاري، نظرات في التجارب العربية الثورية الراهنة، العربية نت، ٢٠١١ /٩/٢٢.

(٥) تكشف الراجعة للحوارات الإيديولوجية التي كانت قائمة أواخر عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات من القرن العشرين إن نظرية هنتنغتون قد تم بلورتها كجزء من صراع إيديولوجي في مواجهة نظرية نهاية التاريخ للفيلسوف الأمريكي الليبرالي ذوي الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما والذي أصبح مشهوراً بعد نشر مقالة في العام ١٩٨٩ في مجلة الشؤون الدولية ناشيونال انترست بعنوان نهاية التاريخ والتي طورها فيما بعد الى كتاب بعنوان نهاية التأريخ والرجل الأخير، حيث كان يعتبر فيه إن الديمقراطية الليبرالية الغربية ستسود في العالم وتصبح الشكل النهائي النموذجي للحكم البشري، لاسيما انه كان ينظر إلى التاريخ على انه يتطور عبر صُدام الأفكار بدلاً من صراع بين الطبقات مما أدى به إلى الاستنتاج إن التاريخ سينتهي عندما تهيمن إيديولوجية =

=معينة على الصعيد العالمي وهي الفلسفة الليبرالية بدلاً من هيمنة الطبقة العاملة البروليتاريا . أنظر، نهى خلف، أمريكا من صدام الحضارات إلى صدام الأفكار، الموقع على شبكة الانترنت:
www. Slailymohammed.blogspot.com

(١) محمد حسن القاضي، الموجة الرامية للتحول الديمقراطي: رياح التغيير تعصف بعروش الديكتاتوريات العربية، الموقع على شبكة الانترنت:-www.elsyasi.com/ article-detail.aspx.

(٢) عدي الهواري، أزمة الأنظمة السلطوية العربية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/١/١٩، الموقع على شبكة الانترنت: www.studies.aljazeera.net/issues .

(٣) ابو بكر الدسوقي، تقديم الثورات العربية: لماذا سقطت في مرحلة الانتقالية؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٨٨)، القاهرة، ابريل، ٢٠١٢، الموقع على شبكة الانترنت: www.siyassa.org.eg

(١) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط١، بيروت، ٢٠١١، ص ١-٢.

(٢)Daniel Levy, Israel's option after Mubarak English , Aljazeera.net,No٣, fubrury,٢٠١١.

(١) د.عاطف أبو سيف، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والثورات العربية: الديمقراطية أم الأنظمة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، العدد(١٩)، فلسطين، ٢٠١٢، ص ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(١) المصدر نفسه، ص ١٤١-١٤٢.

(٢)whitead Laurence(ed), The international dimensions of democratization: Europe and America, Oxford university press, ٢٠٠١, pp٨-٩.

(٣) عماد البشتاوي، الربيع العربي وفلسطين: الرهان على مرحلة الشعوب، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، العدد(١٩)، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٣٣.

(١) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢) عاطف أبو سيف، الربيع العربي والقضية الفلسطينية، مجلة تسامح، العدد(٣٣)، ٢٠١١.

(٣) غسان ألعزي، المواقف الروسية حيال الربيع العربي، ٢٠١٢/٩/٢٦، ص١ .

(١) غسان ألعزي، مصدر سبق ذكره، ص١.

(٢) عاطف أبو سيف، مصدر سبق ذكره.

(٣) المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٩، ص ٣٤٤-٣٤٨.وكذلك انظر: مركز الجزيرة للدراسات، الفاعلون غير الرسميين، أسباب الفشل وسبل

المعالجة، سلسلة تقارير، ٢٠١٠/٤/٣، الموقع على شبكة الانترنت: www.aljazeera.net

(٤) أحمد الاحصب، على جادة الربيع العربي: تأملات في المشهد الاحتجاجي الراهن في اليمن، مدارات إستراتيجية، العدد(٩)، ٢٠١١، ص ٣٠-٣٣.وكذلك انظر: احمد الاحصب، العبور الى المستقبل: طريق أحزاب المعارضة اليمنية الشاق لتجديد نفسها، مدارات إستراتيجية، العدد(٧-٨)، ٢٠١١، ص ٤٦-٤٨.وكذلك نجيب غلاب، لاهوت النخبة القبلية بين لعن الدولة وتقديس الشيخ، دار بيسان للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٠.

(١) إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية أمام الثورات العربية، ٢٠١١/٣/١٩، الموقع على شبكة الانترنت: www.assabeel.net

(٢)Graham E.Fuler,Us can blame itself for anger in the Middle East,and start making peace the Christian science monitor, Boston, ٤ Ferber,٢٠١١.

(١) عاطف أبو سيف، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

(٢) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ٢٠١١/٢/٢٤.

(٣) صحيفة إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/٢/١٨.

(١) عماد البشتاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٢) غاليا ليندنشتراوس، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل، ترجمة: يوسف غنيم، جامعة تل أبيب، مركز أبحاث الأمن القومي(مذكرة رقم ١٠٤)، تل أبيب، ٢٠١٠، ص ١.

(٣) سياسة جديدة في الخارجية التركية، الموقع على شبكة الانترنت:
www.vpi.ba/eng/content/documents/the Balkan-Express. p.٢.

(١) تقرير عن الربيع العربي(المفهوم- الأسباب- التداعيات)، إعداد مديرية الدراسات والمعلومات، حزيران، ٢٠١٢، ص ٧-٨.

(٢)Ahmadi nejad, Natos mission in Libya exacerbated conflict, CNN, U.S, ٢١/١٠/٢٠١١. http://articles.CNN.com.

(١) أحمد خاتمي، يعد الانتقام من سوريا انتقاماً من الصحوة الإسلامية، Iran Arabic Radio، ٢٠١٢/٤/٦ ، الموقع على شبكة الانترنت: http//Arabic.irib.ir/News.

(٢) محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية- السورية والحراك السوري الشعبي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٨/٢٤ ، الموقع على شبكة الانترنت:
http//studies.aljazeera.net/reports

(٣) بعد ادعاءات أمريكية وزارة الخارجية تنفي قيام إيران بقمع المواطنين في سوريا، وكالة أنباء فارس، ٢٠١١/٤/٨ ، الموقع على شبكة الانترنت: www.arabic.farsnews.com

(٤) خامنئي، التحركات الشعبية في تونس ومصر بوادر يقظة أسلامية، لبنان الآن، ٢٠١١/٢/٤ ، الموقع على شبكة الانترنت: www.nowlebanan. Com

(٥) المصدر نفسه .

(١) نجاح محمد علي، خاتمي في ذكرى الثورة: مصر أثرت على الحركة الإصلاحية التاريخية في إيران، العربية نت، شباط ٢٠١١، الموقع على شبكة الانترنت: www.alarabiya.net

(٢) قائد الثورة، لن اسمح بحصول أدنى انحراف في مسيرة الشعب،وكالة مهر الإيرانية للإنباء، ٢٠١١/٤/٢٣ ، الموقع على شبكة الانترنت قائد الثورة، لن اسمح بحصول أدنى انحراف في مسيرة الشعب،وكالة مهر الإيرانية للإنباء، ٢٠١١/٤/٢٣ ، الموقع على شبكة الانترنت: www.Mehrnnews.com

(٣) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦،ص ٣-٤. وكذلك انظر: محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٢-١٥.

(١) سالم سلمان، الربيع العربي يقف على ضفاف الخليج بمواقف موحدة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(١٢٠٨٣)، ٢٠١١،ص ٢-٣.

(٢) د.معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١،ص ٣-٤.

(٣) سالم سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(١) د.معتز سلامة، مصدر سبق ذكره،ص ٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(٣) سالم سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٤) أحمد الزرقة، ربيع الثورة اليمنية وخريف صالح، ٢٠١١/١٠/٢٣، الموقع على شبكة الانترنت: Alzorqa١١@hotmail.com

(١) د.معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٥.

(٢) سالم سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢-٣.